المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل دورة الموازنة

2025

الإصدار الثاني

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم - حفظة الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

مقدمة

"بسم الله الرحمن الرحيم"

تعتبر الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ التي يتوقع أن تحصلها الدولة (الإيرادات) والمبالغ التي تنفقها (النفقات العامة) والتي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة.

تمر الموازنة العامة في معظم دول العالم في أربع مراحل هامة، تسمى مراحل الموازنة، أو دورة الموازنة العامة تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد وتليها مرحلة الاعتماد أو الإقرار، ثم مرحلة التنفيذ وأخيرا المرحلة الرابعة وهي المتابعة والتقييم، وتتصف هذه المراحل الأربعة بالاستمرار والتداخل، فبينما تقوم الدائرة بالتنسيق والتعاون مع شركائها بتحضير مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة، نلاحظ أنها لا تزال تنفذ موازنة السنة المالية الحالية، وتدقق بنفس الوقت موازنة السنة الماضية والحالية، وهذا ما يعطي الموازنة صفة الدورية.

هذا وتتوزع مسؤولية القيام بهذه المراحل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتتحقق دورة الموازنة العامة في ظل إطار دستوري قانوني وزمني وفقاً للجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة، وقد جاء إصدار هذا الدليل ليبين المراحل التي تمر بها الموازنة العامة في الأردن والجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة وخطوات تحضير الموازنة والتي تعتبر أداة هامة من أدوات التخطيط والتوجيه والرقابة والتحليل والمتابعة والتقييم بالنسبة لنتائج أعمال البرامج والأنشطة، وما يترتب على ذلك من عمليات اتخاذ للقرارات المناسبة ورسم للسياسات المالية السليمة.

وفي الختام أشكر جميع العاملين في الدائرة للجهد المتميز في إصدار هذا الدليل آملاً أن يسهم في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من إعداده.

والله ولي التوفيق،،

مدير عام دائرة الموازنة العامة

مجدي فيصل الشريقي

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة: كلمة المدير العام	3
مصطلحات خاصة بالموازنة العامة	5
رؤية الدائرة ورسالتها	6
نشاة الدائرة وتطورها	6
مهام وصلاحيات دائرة الموازنة العامة	7
دورة الموازنة	9
مرحلة اعداد الموازنة العامة	10
مرحلة اقرار الموازنة العامة	14
مرحلة تنفيذ الموازنة العامة	16
مرحلة المتابعة والتقييم	24
أسس المتابعة والتقييم ضمن الموازنة الموجهة بالنتائج	25
ألية عمل المتابعة والتقييم في دائرة الموازنة	27
الادارات المتخصصة التي تقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة	28
معلومات الاتصال بالدائرة	30

مصطلحات خاصة بالموازنة العامة

الدائرة: دائرة الموازنة العامة.

المدير العام: مدير عام الدائرة.

السنة المالية: السنة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

المخصصات: الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم ادراجه في قانون الموازنة العامة.

النفقات الجارية: النفقات الحكومية المتكررة سنوياً والمرتبطة بإدامة عمل الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء المهام الموكلة إليه.

النفقات الرأسمالية: النفقات المرتبطة بالحيازة أو البناء أو التطوير أو الترميم للأصول التي يكون عمرها الإنتاجي المتوقع أكثر من سنة واحدة.

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

جدول تشكيلات الوظائف: مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ويستثنى من الوحدات الحكومية الشركات المملوكة للحكومة.

الموازنة الموجهة بالنتائج: المنهجية المستخدمة في إعداد قانون الموازنة العامة بما فيها موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة الإطار الزمني وأن تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الدوائر والوحدات الحكومية لتحقيق الأولويات الوطنية.

إطار الانفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للدوائر والوحدات الحكومية خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.

الفصل: الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

المتابعة والتقييم: متابعة مؤشرات الأداء وقياسها على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.

رؤيتنا	• موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة
رسالتنا	• تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.
قيمنا الجوهرية	• الشمولية، التشاركية، المساءلة، الشفافية، المسؤولية المجتمعية

نشأة الدائرة وتطورها

أنشـئت دائرة الموازنة العامة كدائرة مسـتقلة عام 1962 بموجب قانون تنظيم الميزانية رقم (39) لسـنة 1962 والذي حل محله قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (58) لسـنة 2008، حيث دخلت الموازنـة العـامـة مرحلـة جـديـدة من التطوير والتحـديـث من خلال اعتمـاد تطبيق مفهوم الموازنـة الموجهة بالنتائج والإطار المالي متوسط المدى وخارطة الحسابات الجديدة.

وفي عام 2021 تم اقرار قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة 2021 والذي تم تعديله بموجب القانون رقم (2) لسنة 2023 بهدف تنظيم عملية إدارة المال العام في المملكة وتحديد مسؤوليات الجهات الرسمية وأدوارها في إدارة المال العام، ووضع الأسس الكفيلة بإعداد قانون الموازنة العامة وتنفيذه والرقابة عليه بشكل يراعي الإطار الكلي للاقتصاد الوطني، ولتعزيز الاستقرار المالي وتقديم الخدمات الحكومية في كافة المحافظات بكفاءة عالية، ومراعاة الممارسات الدولية المثلى في شفافية الموازنة العامة وشمولية التغطية القانونية لكافة مراحل إعداد وتنفيذ قانون الموازنة العامة والرقابة عليها، وتوسيع نطاق نشر البيانات والتقارير المالية لتشمل جميع المؤسسات العامة.

استناداً لقانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة 2021 وتعديلاته المشار اليها اعلاه بموجبه تحددت مهام وواجبات وصلاحيات دائرة الموازنة العامة وهي كما يلي:

المادة 7 – أ – تتولى الدائرة المهام التالية:

1. إعداد بيان مفصـــل بالعمليات والإجراءات اللازمة لإعداد وإقرار قانون الموازنة العامة والجهة المسؤولة عن تنفيذها والوقت المحدد لذلك وكما هو محدد في الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة.
2. رصـد المخصـصـات المالية لتنفيذ السـياسـة العامة للدولة وفقاً للأولويات وبما يحقق توزيع لمنافع التنمية ومكاسبها على محافظات المملكة .
3. إعداد مشـروع قانون الموازنة العامة متضـمناً موازنات الوحدات الحكومية وتقديمه إلى مجلس الوزراء.
4. إعداد نظام تشـكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتنسـيق مع الجهات الرسـمية ذات العلاقة وفق القوانين والأنظمة النافذة.
5. تحديد ســـقوف موازنات المحافظات وتزويد المحافظات بها لتقوم بإعداد وإقرار مشـــاريع موازناتها وفقاً لهذه السقوف، لإدراجها في موازنة الفصـول حسـب الاختصـاص ضـمن قانون الموازنة العامة وفقاً لإجراءات إعداد الموازنة العامة.
6. متابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والانشطة للفصول والتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.
7. إبداء الرأي في مشاريع التشريعات التي لها انعكاسات مالية خلال مراحل إقرارها.
8. تقديم التوصيات في البيانات المالية وأي امور اخرى ذات علاقة بمهام الدائرة.
9. تقديم التوصـــيات في البيانات المالية الختامية المتعلقة بالوحدات الحكومية كافة لمجلس الوزراء قبل المصادقة عليها.
10. التنسيق مع الفصول للرد على توصيات مجلسي النواب والأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة.

ب– للدائرة في سبيل تحقيق مهامها القيام بما يلي:

1. دراسة طلبات التخصيص المالية التي تتقدم بها الفصول والتوصية بخفضها أو زيادتها بهدف التثبت من انسجامها مع السياسات العامة للدولة والإطار المالي متوسط المدى.
2. طلب المعلومات والبيانات اللازمة من الفصول كافة فيما يتعلق بالأهداف والبرامج والمشاريع والأنشطة وتمويلها .
3. حذف الازدواجات غير الضرورية في البرامج والتمويل بين الفصول.
4. مراجعة البرامج والمشاريع والأنشطة التي تتطلب مخصصات بهدف التأكد من أولوياتها وجدواها وعلاقتها بعضها ببعض.
5. اصدار تقارير دورية عن متابعة وتقييم مؤشرات أداء الفصول، ورصد مستوى التقدم في إنجاز أهدافها.
6. الاطلاع على الوثائق والمراسلات والقيود كافة لأي فصل وذلك لغايات إعداد موازنته وتنفيذها.
7. الاطلاع على موازنات الجامعات الحكومية والبلديات وأي منشآت حكومية أخرى وابداء الرأي بشأنها.
8. التخطيط لحملات تواصل وتوعية تستهدف المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وتنفيذها لتوفير معلومات عن الموازنة التي تم إقرارها.

دورة الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: الإعداد والإقرار والتنفيذ ومن ثم المتابعة والتقييم.

مرحلة الإعداد

01

يتم خلال هذه المرحلة إعلان الحكومة البدء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة السنوي، وذلك بموجب تعميم يصدره دولة رئيس الوزراء لكافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

مرحلة الإقرار

02

بعد الانتهاء من إعداد مشروع قانون الموازنة العامة، يتم ارساله إلى مجلس الأمة (النواب والأعيان) وذلك وفقاً للدستور، وتتم مناقشة مشروع القانون ثم إقراره، ورفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه.

مرحلة التنفيذ

03

بعد صدور الإرادة الملكية بالمصادقة على قانون الموازنة العامة، تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة والانفاق من المخصصات المالية المرصودة في القانون وفق أوامر مالية عامة وخاصة يصدرها وزير المالية ووفق حوالات مالية شهرية يصادق عليها مدير عام دائرة الموازنة العامة.

مرحلة المتابعة والتقييم

04

مع بدء مرحلة التنفيذ، تبدأ عملية متابعة وتقييم برامج الإنفاق من الموازنة المقدرة، من خلال تقارير المتابعة والتقييم.

مراحل دورة الموازنة العامة

تتوزع مسؤولية القيام بهذه المراحل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتتحقق دورة الموازنة العامة في ظل إطار دستوري قانوني وزمني.
ويسبق هذه المراحل جميعا مرحلة إعداد الدراسات الكلية ووضع الإطار العام والأبعاد العامة للموازنة للسنة المالية المقبلة، حيث يتم إعداد خطاب الموازنة العامة الذي يلقيه وزير المالية امام دولة رئيس الوزراء ومجلس الأمة حول أبعاد الموازنة العامة المقدرة والذي يشمل وصفاً موجزا لتطورات الاقتصاد الوطني وتوقعات أبرز المؤشرات الاقتصادية، وخلاصة الإطار المالي متوسط المدى، وشرحا مختصرا لبرامج الحكومة المقترحة وأهدافها، ونتائجها المستهدفة، ومدى انسجامها مع الأهداف والأولويات الوطنية.

أولاً: مرحلة إعداد الموازنة

إن عملية تحضير أو إعداد مشروع قانون الموازنة العامة تعتبر أولى المراحل والعمليات التي تحكم دورة الموازنة ومن أهمها أيضا، وذلك لأن نتائج هذا الإعداد ومدى فعاليته تؤثر في جميع مراحل الموازنة اللاحقة. وفيما يلي الخطوات الرئيسية لمرحلة إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن:-

- إعداد تعميم دولة رئيس الوزراء في شهر أيار من كل سنة بخصوص الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها وجداول تشكيلاتها للعام القادم، متضمنا توجيهات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للأخذ بعين الاعتبار الخطط والأولويات الوطنية وتحديد سقوف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والسقوف النهائية للمحافظات بهدف الحفاظ على الانضباط المالي وتحسين عملية التخطيط للإنفاق العام ضمن الإطار المالي المتوسط المدى.

رئاسة الوزراء

١٣م /٣٠٢٤/ / ٢٨٤١٧
١٧ / محرم / ١٤٤٦
٢٠٢٤/٠٧/٢٣

معالـي
سماحـة
عطوفـة

ضمن إطار الجدول الزمني لإجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 متضمناً موازنات الوحدات الحكومية وتحديد سقوف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وبهدف الحفاظ على الانضباط المالي وتحسين عملية التخطيط للانفاق العام ضمن الاطار متوسط المدى (2025-2027) وتعزيز الإستخدام الأمثل للمخصصات المالية المتاحة ومتطلبات رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام مع الأخذ بعين الإعتبار أولويات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2025، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2025.

للعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم في موعد اقصاه بداية شهر آب القادم وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي: -

1. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2025-2027) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.
2. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي: -

أ- المشاريع المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام.

ب- المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية للسنوات (2025-2027)، مع تحديد إجمالي كلف المشاريع قيد التنفيذ.

مثال: تعميم اعداد الموازنة لعام 2024 للسنة المالية 2025.

- إعداد بلاغ دولة رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل سنة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية المقبلة، متضمناً السقوف النهائية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وسقوف المحافظات والإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة العامة للسنة القادمة.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (15) لسنة 2024
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2025

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 ومناقشته والسير باجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور بالتزامن مع انجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء التوجيهات الملكية السامية للحكومة بمواصلة برامج التحديث الوطنية والبناء على ما تم انجازه، والإسراع بإنجاز برامج ومشاريع رؤية التحديث الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية للوصول الى النمو الشامل المستدام وخفض معدل البطالة وحماية المستوى المعيشي للمواطنين، وفق آليات واضحة لتقييم الاداء مستندة الى مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة.

وفي ضوء التحديات والظروف الصعبة التي تواجه الاردن جراء استمرار التوترات الاقليمية والعالمية وما تبعها من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وانسجاماً مع السياسة المالية الحصيفة للحكومة والسياسات السليمة للإقتصاد الكلي والتي أثمرت عن رفع التصنيف الإئتماني للأردن وتعزيز مصداقية سياسات واجراءات الحكومة، وبهدف الحفاظ على المكتسبات المتحققة والمرونة الكافية للتعامل مع التحديات التي يواجهها اقصادنا الوطني وتحصينه من مخاطر الأزمات وما يتطلبه ذلك

1

مثال: بلاغ رسمي رقم (15) لسنة 2024 لإعداد مشروع موازنة عام 2025.

- تقوم الدوائر والوحدات الحكومية باعتماد نماذج إعداد الموازنة العامة المنشورة على الموقع الالكتروني وتعبئتها حسب الاصول لإعداد مشاريع موازناتها عليها.
- تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بالتعميم على إداراتها المختلفة ومطالبتها بتقديم توقعاتها عن نشاطاتها وأعمالها للسنة المالية المقبلة، وتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الموازنة الخاصة بها حسب الأسس الواردة في بلاغ إعداد الموازنة، وتتولى الإدارة العليا فيما يتعلق بمركز الوزارة أو الدائرة والمحافظين فيما يتعلق بالإدارات الحكومية في المحافظات والألوية القيام بدراسة المقترحات المقدمة ومناقشتها مع مديري الإدارات والوحدات والمجالس التنفيذية للمحافظات والعمل على إجراء أية تعديلات على المقترحات والمشروعات المقدمة منهم، ووضع مشروع نهائي للموازنة.

تتسلم دائرة الموازنة العامة مشاريع الموازنات المقدمة من الدوائر والوحدات الحكومية حيث يتم دراستها من قبل المختصين بالدائرة، ثم تبدأ المناقشة بين الوزارات والدوائر والوحدات المعنية ودائرة الموازنة العامة حول المخصصات المطلوبة، ومن ثم يتم التوصل إلى أرقام يتم الاتفاق عليها في ضوء الاحتياجات الفعلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة والموارد المالية المتاحة.

بعد الانتهاء من مرحلة مناقشة مشاريع الموازنات المقدمة من الدوائر والوحدات الحكومية يتم التوصل إلى صورة إجمالية أولية لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة ومقدار العجز المقدر.

يتم استعراض ذلك من قبل المجلس الاستشاري للموازنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من:

1- وزير المالية.
2- وزير الصناعة والتجارة والتموين.
3- وزير التخطيط والتعاون الدولي.
4- محافظ البنك المركزي.
5- رئيس ديوان المحاسبة.
6- رئيس هيئة الخدمة والإدارة العامة.
7- المدير العام .

حيث يتولى المجلس الاستشاري إبداء الرأي بأبعاد الموازنة العامة ومدى انسجامها مع الأولويات والرؤى الوطنية قبل رفع مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الوزراء.

يرفع بعدها مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء، حيث تتم دراسته ومناقشته بعناية ويقوم المجلس بإجراء أية تعديلات قد يراها مناسبة وتنسجم مع اتجاهات السياسة العامة ويتم وضع الموازنة في صورتها النهائية، حيث يتم رفع مشروع قانون الموازنة إلى مجلس الأمة للمناقشة النهائية وفق أحكام الدستور.

بموجب أحكام المادة 8 من قانون تنظيم الموازنة رقم (13) لسنة 2021 وتعديلاته ولغايات إعداد الموازنة العامة تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي المهام التالية:

أ- إعداد الخطط الاستراتيجية طويلة المدى وبرامج التنمية الشاملة

والتنسيق مع الدائرة لضمان انسجام الأهداف والأولويات والمؤشرات الواردة في هذه الخطط مع البرامج والمشاريع المدرجة في قانون الموازنة العامة.

ب- دراسة المشاريع والمبادرات الجديدة وتحليلها من خلال الوحدة المختصة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها لمجلس الوزراء .

ج- تزويد الدائرة بالتوقعات حول المنح والقروض التنموية لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين، وفقاً لنموذج وإطار زمني يحددهما الوزير.

د- التنسيق مع الدائرة عند إعداد برامج دعم القطاعات من خلال الموازنة العامة الممولة من المانحين.

ثانياً: مرحلة إقرار الموازنة

تعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل وأكثرها حساسية، وذلك لأن عملية إقرار الموازنة أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة التي تناقش الموازنة من خلالها قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ.

ويمكن توضيح خطوات إقرار الموازنة العامة في الأردن بما يلي:

- *بموجب أحكام المادة (1/112) من الدستور يقدم مشروع قانون الموازنة العامة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور.
- يلقي وزير المالية بيان خطاب الموازنة العامة موضحا فيه أبعاد مشروع قانون الموازنة والمرتكزات الأساسية الواردة فيه وسياسة وبرنامج عمل الحكومة خلال السنة المالية المقبلة.
- يقوم مجلس النواب بإحالة مشروع القانون إلى اللجنة المالية النيابية المشكلة من قبل المجلس لدراسته ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ومن ثم رفع التوصيات اللازمة لمجلس النواب.

***بموجب التعديل المنشور في العدد 5770 تاريخ 2022/01/31 من الجريدة الرسمية.**

- تعقد جلسة خاصة لمجلس النواب تخصص لمناقشة مشروع قانون الموازنة، ويحضر هذه الجلسة رئيس الوزراء والوزراء وكذلك عامة الشعب ممن يرغبون في حضور الجلسة، حيث تقدم اللجنة المالية النيابية تقريرها متضمنا ملاحظاتها وتوصياتها على المشروع ويتم مناقشته مع مشروع قانون الموازنة العامة، ومن ثم يفتح المجال أمام من يرغب من النواب في الاشتراك في المناقشة العامة حول مشروع القانون، ثم يقدم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وعلى ملاحظات النواب التي أثيرت أثناء المناقشة.
- بموجب أحكام المادة (4/112) من الدستور، لمجلس الأمة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أو في القوانين المؤقتة المتعلقة بها أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حده على أنه يجوز بعد انتهاء المناقشة أن يقترح وضع قوانين لإحداث نفقات جديدة.
- بموجب أحكام المادة (5/112) من الدستور، لا يقبل أثناء المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان يتناول ما اقرته القوانين المالية النافذة المفعول ولا يقبل أي اقتراح بتعديل النفقات أو الواردات المربوطة بعقود.
- بموجب أحكام المادة (2/112) من الدستور، بعد الاستماع إلى رد الحكومة يتم الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة فصلاً فصلاً.
- في حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، يحال بعدها إلى مجلس الأعيان الذي يقوم بدوره بإحالته إلى لجنته المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشته وتتبع نفس الإجراءات التي اتبعت في مجلس النواب.
- بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان، يعاد للحكومة لرفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه واستصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانونا ساري المفعول يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

- يتم تنفيذ قانون الموازنة العامة السنوي للدولة من خلال إصدار بلاغ رئاسة الوزراء حول تنفيذ قانون الموازنة العامة بعد صدور الإرادة الملكية السامية على قانون الموازنة العامة موجها إلى جميع الدوائر والوحدات الحكومية بالتقيد بالتعليمات وأحكام مواد القانون للسنة المالية المعنية ومتابعة توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس الاعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة بالتنسيق مع الدوائر والوحدات الحكومية المعنية وقرارات رئاسة الوزراء.

بلاغ رسمي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٤
لتنفيذ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤

في ضوء صدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤.

ولتحقيق أولويات الحكومة وسياستها في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤، والمضي قدماً في تنفيذ المبادرات والمشاريع والأنشطة ضمن الأطر الزمنية المحددة للتنفيذ وخاصة المتعلقة منها ببرنامج رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تطوير القطاع العام، ولتمكين الدوائر والوحدات الحكومية من تقديم خدماتها ضمن معايير واضحة يلمس المواطنون جودتها وفعاليتها.

ولمواصلة تنفيذ سياسة الحكومة المالية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وفق الثوابت التي ترتكز إليها، وتحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام وضمان حوكمة إجراءات الرقابة على المالية العامة والحد من أي مخالفات قد تنتج عن تنفيذ قانون الموازنة العامة، ولضمان متابعة تحقيق النتائج المستهدفة في القانون وما يتطلب ذلك من ترسيخ منهجية قياس الإنجاز وتقدم سير العمل ومتابعة أداء الدوائر والوحدات الحكومية وتقييمها ضمن تقارير دورية تصدرها الحكومة بهذا الخصوص.

مثال: بلاغ رسمي رقم 4 لسنة 2024 لتنفيذ قانون موازنة عام (2024)

وتبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة مباشرة من لحظة نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية حيث يصبح بعدها ساري المفعول، وفي ضوء ذلك تبدأ الإجراءات العملية لمرحلة التنفيذ من خلال ادوات تنفيذ الموازنة العامة وهي كالتالي:

1- إصدار الأمر المالي العام:

وهو إذن بالإنفاق يصدره معالي وزير المالية يتم بموجبه السماح للدوائر والوحدات الحكومية الإنفاق من المخصصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة، حيث ترسل نسخه منه لكل من رئاسة الوزراء وديوان المحاسبة، والبنك المركزي، ووزارة المالية، والدائرة المعنية، وفي حال تأخر صدور قانون الموازنة العامة عن الوقت المحدد له لأي سبب كان وهو بداية كانون الثاني من كل عام، فانه يجري إصدار أمر مالي عام يعادل (12/1) من مجموع المخصصات المرصودة في موازنة السنة السابقة يجري إصداره شهريا لحين صدور قانون الموازنة العامة بموجب أحكام المادة*(113) من الدستور التي تنص على ما يلي: " اذا لم يتيسر إقرار قانون الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة12/1 لكل شهر من موازنة السنة السابقة".

2- إصدار الأمر المالي الخاص:

وهو إذن بالإنفاق يصدره معالي وزير المالية يتم بموجبة الإنفاق من المخصصات الرأسمالية المرصودة في قانون الموازنة العامة بناء على أمر مالي خاص، حيث تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بهذه الأوامر المالية متضمنة رقم واسم المشروع والمادة بالموازنة الرأسمالية والمخصصات المرصودة والمبلغ المطلوب، ويتم تدقيق الأمر المالي الخاص من قبل محلل الموازنة ويصادق عليه وزير المالية/ بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة ويرسل نسخة منه لوزارة المالية وديوان المحاسبة والدوائر المختصة ويحتفظ بنسختين منه في دائرة الموازنة العامة.

3- الخطة المالية

هي خطة شهرية أولية للإنفاق للوزرات والدوائر الحكومية ويستند عليها في إصدار الحوالات المالية الشهرية ويتم اعدادها وتقديمها للدائرة من قبل الوزارات والدوائر الحكومية.

***بموجب التعديل المنشور في العدد 1380 تاريخ 1958/5/4 من الجريدة الرسمية .**

دائرة الموازنة العامة
أمر مالي خاص
للسنة المالية
٢٠٢٤

الفصل : .....
البرنامج : .....
المشروع : .....
مصدر التمويل: .....

التاريخ..../..../٢٠٢٤
الصفحة :

بالدينار

المجموعة	المادة/البند	الوصف	المبلغ المرصود في قانون الموازنة	المبلغ المرصود في ملحق الموازنة	المبالغ الصادرة في الاوامر المالية	المبلغ المطلوب
		مجموع المادة				
		مجموع المشروع				
		مجموع البرنامج				
		مجموع الفصل				

المحاسب — المدير المالي — المسؤول عن الانفاق

محلل الموازنة — مدير المديرية

معالي وزير المالية

تنسب بالموافقة على اصدار الامر المالي الخاص — مدير عام دائرة الموازنة العامة

عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
بناء على تنسيبكم أعلاه نوافق على إصدار هذا الأمر المالي الخاص . — وزير المالية

دقق وسجل في دائرة الموازنة العامة
برقم ( ) تاريخ / / ٢٠٢٤

نسخة: الى وزارة المالية — نسخة: الى المحلل المختص/الموازنة — نسخة: الى ديوان المحاسبة

مثال : نموذج امر مالي خاص

4- إصدار الحوالات المالية الشهرية:

هي أداة من أدوات تنفيذ الموازنة تجيز الإنفاق الشهري من المخصصات المرصودة في قانون الموازنة العامة وينص قانون الموازنة العامة على أن الانفاق يتم بموجب حوالات مالية شهرية مصدقه من دائرة الموازنة العامة، حيث ترسل الدوائر والوحدات الحكومية الحوالات المالية الشهرية لدائرة الموازنة العامة ويتم تدقيقها من قبل محلل الموازنة لتتم المصادقة عليها من قبل مدير عام الموازنة وترسل نسخة منها إلى كل من وزارة المالية والدائرة ذات العلاقة وديوان المحاسبة، ويحتفظ محلل الموازنة بنسخة منها لديه ويرسل نسخة للملف العام في دائرة الموازنة.

كما أنه يجوز وفقا لأحكام قانون الموازنة إصدار حوالات مالية بمخصصات لأكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا ما توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

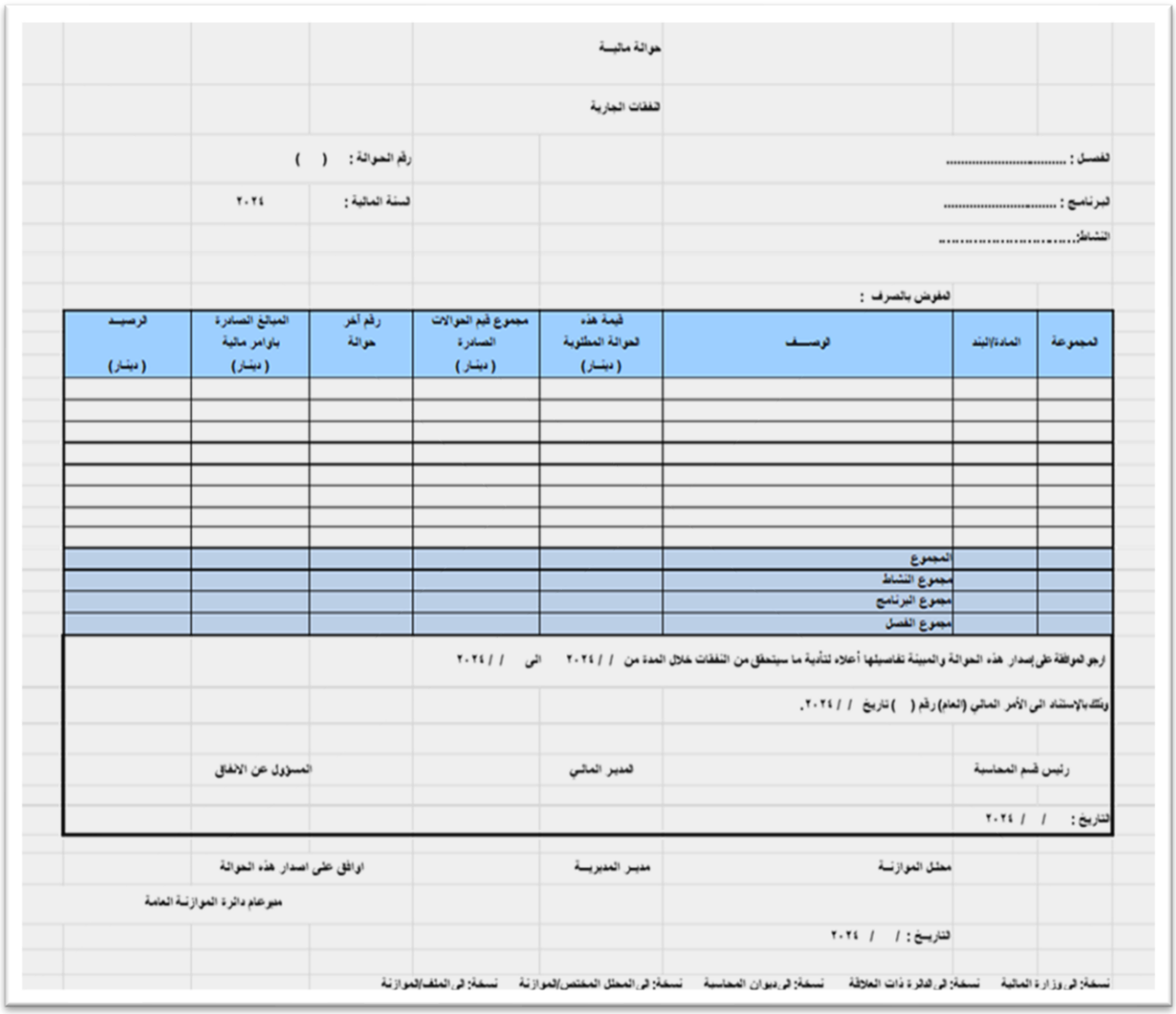

حوالة مالية

النفقات الجارية

الفصل : ..... رقم الحوالة : ( )

البرنامج : ..... السنة المالية : ٢٠٢٤

النشاط: .....

المفوض بالصرف :

المجموعة	المادة/البند	الوصف	قيمة هذه الحوالة المطلوبة (دينار)	مجموع قيم الحوالات الصادرة (دينار)	رقم آخر حوالة	المبالغ الصادرة بأوامر مالية (دينار)	الرصيد (دينار)
		المجموع					
		مجموع النشاط					
		مجموع البرنامج					
		مجموع الفصل					

ارجو الموافقة على إصدار هذه الحوالة والمبينة تفاصيلها أعلاه لتأدية ما سيتحقق من النفقات خلال المدة من / / ٢٠٢٤ الى / / ٢٠٢٤

وذلك بالإستناد الى الأمر المالي (العام) رقم ( ) تاريخ / / ٢٠٢٤.

رئيس قسم المحاسبة المدير المالي المسؤول عن الانفاق

التاريخ : / / ٢٠٢٤

محلل الموازنة مدير المديرية اوافق على اصدار هذه الحوالة

مدير عام دائرة الموازنة العامة

التاريخ : / / ٢٠٢٤

نسخة: ق.وزارة المالية نسخة: ق.الدائرة ذات العلاقة نسخة: ق.ديوان المحاسبة نسخة: ق.المحلل المختص/الموازنة نسخة: ق.الملف/الموازنة

مثال: نموذج حوالة مالية

5- الموقف المالي

هو عبارة عن أداة تابعة أو محصلة لأدوات تنفيذ الموازنة لمتابعة التنفيذ وهو بيان يوضح حجم ومقدار تنفيذ الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لموازناتها السنوية المستندة على الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، حيث يوضح مقدار الانفاق الشهري والتراكمي حتى تاريخ معين، ويتم تقديمه من قبل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلى الدائرة لغاية متابعة الإنفاق.

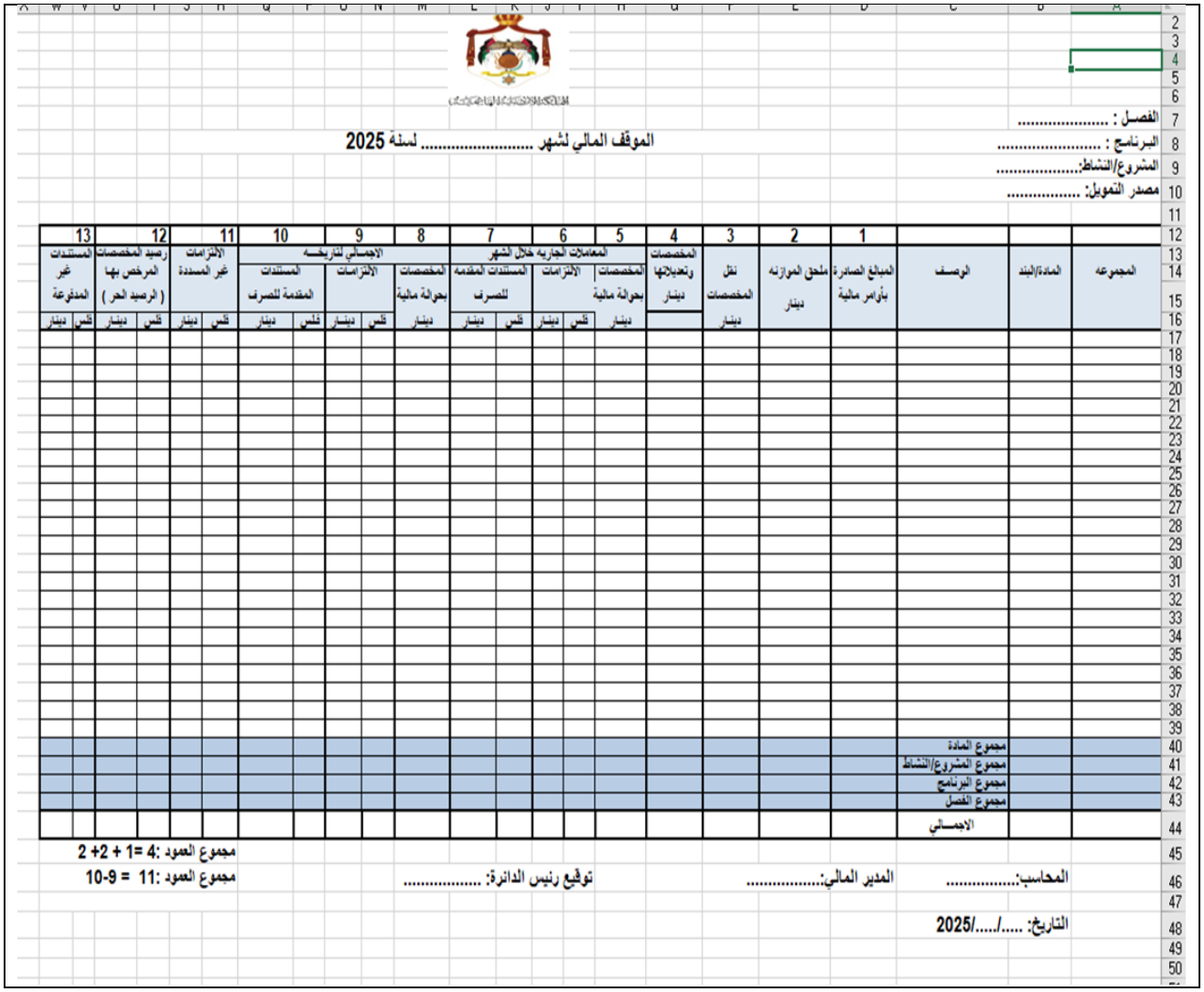

الفصل : .....

البرنامج : .....

المشروع/النشاط:.....

مصدر التمويل: .....

الموقف المالي لشهر ..... لسنة 2025

المجموعه	المادة/البند	الوصف	1 المبالغ الصادرة بأوامر مالية	2 ملحق الموازنه دينار	3 نقل المخصصات دينار	4 المخصصات وتعديلاتها دينار	5 المعاملات الجاريه خلال الشهر: المخصصات بحوالة مالية دينار	6 المعاملات الجاريه خلال الشهر: الالتزامات دينار فلس	7 المعاملات الجاريه خلال الشهر: المستندات المقدمة للصرف دينار فلس	8 الاجمالي لتاريخه: المخصصات بحوالة مالية دينار فلس	9 الاجمالي لتاريخه: الالتزامات دينار فلس	10 الاجمالي لتاريخه: المستندات المقدمة للصرف دينار فلس	11 الالتزامات غير المسددة دينار فلس	12 رصيد المخصصات المرخص بها (الرصيد الحر) دينار فلس	13 المستندات غير المدفوعة دينار فلس
					دينار		دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار
		مجموع المادة													
		مجموع المشروع/النشاط													
		مجموع البرنامج													
		مجموع الفصل													
		الاجمـــالي													

مجموع العمود :4 =1 + 2 +2

مجموع العمود :11 = 9-10

المحاسب:..... المدير المالي:..... توقيع رئيس الدائرة: .....

التاريخ: ...../...../2025

نموذج الموقف المالي

6- إجراء المناقلات بين المخصصات:

قد تقتضي الضرورة خلال السنة المالية وأثناء تنفيذ الموازنة أن تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بإجراء نقل مخصصات من مادة إلى أخرى لتغطية احتياجاتها الفعلية على ضوء الصرف الفعلي خلال السنة، وفي هذه الحالة تقوم الوزارة أو الدائرة أو الوحدة بتقديم طلب نقل المخصصات حسب النموذج المقرر إلى دائرة الموازنة العامة والتي تقوم بدورها بتدقيق محتويات الطلب والتأكد من قانونية وشرعية ومدى الحاجة لذلك، وتوفر فائض في المادة التي سيتم النقل منها، حيث تقوم دائرة الموازنة العامة بإجازة طلب نقل المخصصات والمصادقة عليه من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة، وترسل نسخة إلى كل من الدائرة المعنية ووزارة المالية وديوان المحاسبة وتحفظ منه نسختين في دائرة الموازنة العامة.

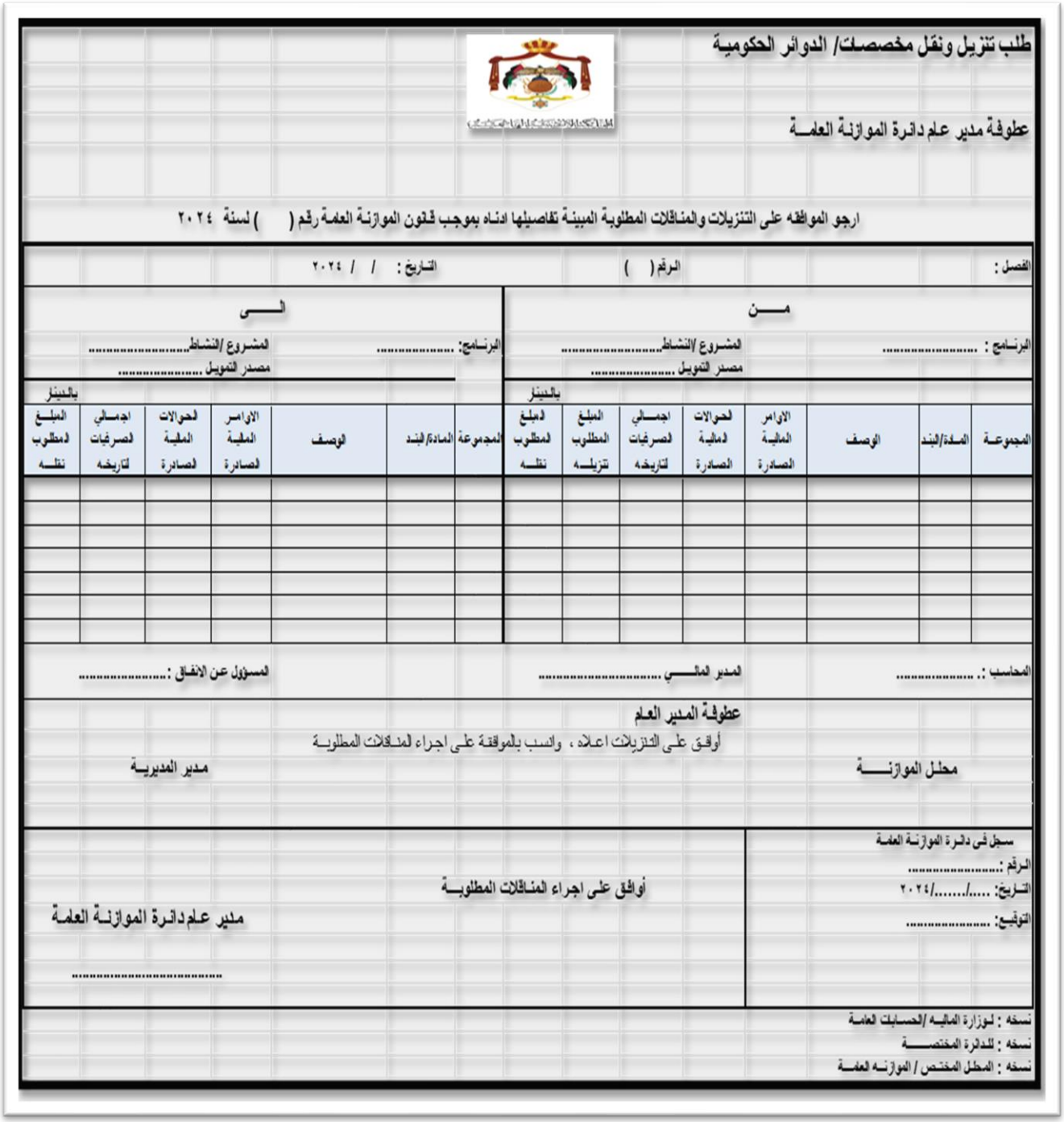

طلب تنزيل ونقل مخصصات/ الدوائر الحكومية

عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة

ارجو الموافقه على التنزيلات والمناقلات المطلوبة المبينة تفاصيلها ادناه بموجب قانون الموازنة العامة رقم ( ) لسنة ٢٠٢٤

الفصل : الرقم ( ) التاريخ : / / ٢٠٢٤

من

البرنامج : ..... المشروع /النشاط..... مصدر التمويل .....

بالدينار

المجموعة	المادة/البند	الوصف	الاوامر المالية الصادرة	الحوالات المالية الصادرة	اجمالي المصروفات لتاريخه	المبلغ المطلوب تنزيله	المبلغ المطلوب نقله

الى

البرنامج: ..... المشروع /النشاط..... مصدر التمويل .....

بالدينار

المجموعة	المادة/البند	الوصف	الاوامر المالية الصادرة	الحوالات المالية الصادرة	اجمالي المصروفات لتاريخه	المبلغ المطلوب نقله

المحاسب :..... المدير المالي ..... المسؤول عن الانفاق :.....

عطوفة المدير العام

أوافق على التنزيلات اعلاه ، واسب بالموافقة على اجراء المناقلات المطلوبة

محلل الموازنة مدير المديرية

سجل في دائرة الموازنة العامة

الرقم :.....

التاريخ: ...../...../٢٠٢٤

التوقيع: .....

أوافق على اجراء المناقلات المطلوبة

مدير عام دائرة الموازنة العامة

.....

نسخه : لوزارة المالية /الحسابات العامة

نسخه : للدائرة المختصة

نسخه : المحلل المختص / الموازنة العامة

مثال : نموذج مناقلة

7- ستندات الالتزام المالي:

يتم التدقيق والمصادقة على كتب ومستندات الالتزام بعد التأكد من توافر المخصصات المالية اللازمة لغايات طرح العطاءات التي تزيد قيمتها عن عشرة الاف دينار.

مستند التزام مالي

رقم المستنـــد: التاريخ: / / 2024
رقم الفصل وعنوانـه:
رقم البرنامج وعنوانـه:
رقم المشروع/ النشاط وعنوانـه:
رقم الماده /البند وعنوانها:
مصدر التمويـــل:
الموضـــــوع:

القيمه المقدرة		الكميـة		البيـــــان
فلس	دينار	عدده ا	وحدتها	
-	-	-	-	المجمـوع

1	2			3	4	5	6
المخصصات المقدرة لعام ( )	المبالغ الملتزم بها عن طريق			اجمالي المبالغ الملتزم بها	المبالغ المنفقة بدون التزام	الاجمالي 3+4	الرصيد الحر 1-5
	الوزارة/الدائرة/ الوحدة	دائرة المشتريات الحكومية	دائرة العطاءات الحكومية				

يجب أن من قبل الوزاره / الدائره / الوحده ذات العلاقة
نشهد بان القيمة المطلوبة متوفره من مخصصات الماده المبينة اعلاه وعلقت في سجل التادية وللاغراض المبينة اعلاه وعليه تم التوقيع.

المحاســـب المدير المالي

الى عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
ارجو التكرم بالتصديق على ما ورد اعلاه وذلك للغايات المبينه تفاصيلها اعلاه .

المسؤول عن الانفـاق

دقق في دائره الموازنة العامة فوجد مطابقا مع المخصصات في موازنة الدائره/الوحده او حساب الأمانات لعام (2024).

محلل الموازنة مدير المديرية مصـــدق

مثال: نموذج مستند التزام مالي

8- كتاب الالتزام المالي:

يتم التدقيق والمصـادقة على كتب الالتزام بعد التأكد من توافر المخصـصـات المالية اللازمة لغايات طرح العطاءات التي تزيد قيمتها عن عشـــرة الاف دينار ويغطي كتاب الالتزام أكثر من سنة مالية واحدة.

9- حوالة نقل العهدة:

وهي أداة من أدوات تنفيذ الموازنة تجيز نقل صلاحية الإنفاق من المخصصات المالية في الحوالة المالية المصادق عليها إلى المسؤول عن الإنفاق في الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى المنفذه لأي نشاط او مشروع.

حوالة نقـل عهـدة

خاصة بنقل المخصصات

الفصـل : .....
البرنامج : .....
المشروع/النشاط: .....
مصدر التمويل: .....

رقم الحوالة : ( )
تاريخ الحوالة: / / 2024
السنة المالية : 2024

من عهدة :.....

الى عهدة: .....

المجموعة	المادة/البند	الوصـف	قيمة هذه الحوالة (دينـار)	قيمة الحوالات الصادرة	رقم آخر حوالة	المجموع	الاسباب الموجبة للنقـل
		المجموع الكلي					

صدرت هذه الحوالة لتأدية ما سيتحقق من هذه النفقات خلال المدة من / / 2024 الى / /2024 .

المحاسب | المدير المالي | المسؤول عن الانفاق

محلل الموازنـة ..... | مديـر المديريـة ..... | اوافق على اصدار هذه الحوالة

التاريـخ : / / 2024 | مدير عام دائرة الموازنـة العامة

نسخه: الى وزارة المالية
نسخه: الى الدائره ذات العلاقة
نسخه: الى ديوان المحاسبة
نسخه: الى المحلل المختص/الموازنه العامة
نسخه: الى الملف / الموازنه العامة

مثال : نموذج حوالة نقل عهدة

أثناء تنفيذ الموازنة العامة تقوم الجهات المعنية بالاستفسار من دائرة الموازنة العامة عن أي مشكله تواجهها أثناء تنفيذ الموازنة العامة سواء فيما يتعلق بالإنفاق على البنود المختصة أو طلب معالجة أي عجز على مخصصات المواد ونقل المخصصات من بند إلى آخر أو طلب مخصصات إضافية (ملحق موازنة) ... الخ، حيث تقوم دائرة الموازنة العامة ببحث هذه

الاستفسارات أو الطلبات والرد عليها أو عرضها على المستويات الأعلى إذا كانت من اختصاصه.

تقوم الدائرة بخدمة إحداث مادة أو بند أو برنامج أو مشروع جديد في موازنة أي فصل وارد في قانون الموازنة العامة للسنة المعنية.

طلب المخصصات الإضافية (ملحق الموازنة):

هو قانون ملحق بقانون الموازنة العامة يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة ذلك استناداً للمادة (21) البند أ في قانون تنظيم الموازنة العامة، وهي زيادة معتمدة من السلطة التشريعية عن المخصصات الواردة في قانون الموازنة العامة، ويأخذ المخصص الإضافي نفس الخطوات المشار إليها سابقا عند إعداد الموازنة العامة من إعداد وتحضير وعرض على السلطة التشريعية ومناقشة واعتماد ومصادقة، ويعتبر ملحق قانون الموازنة جزءا من قانون الموازنة العامة للسنة المالية المعنية.

رابعاً: مرحلة المتابعة والتقييم

لقد عملت الدائرة على اضافة العديد من التحسينات على عملية إعداد الموازنة العامة خلال الفترة السابقة وقد ترجمت هذه التحسينات بإجراءات مختلفة ومتعددة والتي كان من أبرزها ما تم تنفيذه لأول مرة على قانون الموازنة العامة لعام 2023 في عملية المتابعة والتقييم من خلال اعتماد ونشر نماذج للمتابعة وللتقييم. وتعتبر مرحلة المتابعة والتقييم مكونا رئيسيا للموازنة الموجهة بالنتائج وهي ضرورية لنجاح إصلاحات الإدارة المالية العامة التي تجريها الحكومة.

وينص قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لعام 2021 وتعديلاته على تفويض دائرة الموازنة العامة بطلب نماذج المتابعة والتقييم الربعية من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب المادة (21-هـ) من القانون والتي تنص على ما يلي: "**على الفصول تزويد الدائرة بالبيانات المتعلقة بنسب الإنجاز المتحققة على صعيد مؤشرات الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج وذلك وفقًا للنماذج والاطار الزمني اللذان تحددهما الدائرة، لتمكينها من إعداد تقرير المتابعة والتقييم وفقًا لمفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج**".

أهمية عملية المتابعة والتقييم

يمثل وجود نماذج المتابعة والتقييم مصدراً للمعلومات التي تعرض مدى تقدم الإنجاز بشكل دوري ومستمر على مستوى الأولويات والنتائج المترتبة عليها والإجراءات المتخذة لتحقيقها والبرامج المرتبطة بها بما في ذلك مؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية والبرامج، وبما ينسجم مع المخصصات المالية المرصودة في قانون الموازنة العامة لضمان ملائمتها مع عمليات التخطيط الإستراتيجي والمالي والاستخدام الفعّال للإدارة المالية العامة لتحقيق النتائج المرجوة، ويتم ذلك من خلال إصدار تقارير متابعة وتقييم تساهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتمكين الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الاستفادة من النتائج المستهدفة والمتحققة.

كما تساهم عملية المتابعة والتقييم بالتعرف على الدروس المستفادة وأوجه القصور ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، حيث يعد تقييم الوزارة أو الدائرة أو الوحدة الحكومية عنصراً أساسياً للإدارة الجيدة والمساءلة والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام.

أسس المتابعة والتقييم ضمن الموازنة الموجهة بالنتائج

- التشاركية مع جميع الجهات المعنية.
- تبسيط الإجراءات المتبعة للمتابعة والتقييم.
- ضمان أن أهداف برامج الدوائر والوحدات الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة مرتبطة بالأولويات واحتياجات مقدمي الخدمة والمستفيدين.
- الالتزام بتقديم تقارير منتظمة (ربعية).
- ضمان الكفاءة في إجراء المتابعة والتقييم بالوقت المحدد وبشكل دقيق.
- استدامة قياس مؤشرات الأداء للبرامج.

توفر تقارير المتابعة والتقييم الأداء الربعي معلومات حول مستوى الإنجاز في تنفيذ قانون الموازنة العامة ومستوى الأداء الربعي بحيث يتم إصدار هذه التقارير بشكل مستمر من قبل جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة وذلك بهدف بيان أن المخصصات المالية المرصودة قد تم إنفاقها بكفاءة وفاعلية، حيث يتطلب من جميع الجهات المعنية بعملية المتابعة والتقييم جمع البيانات وتحليلها ومراجعة الخطط

الاســـتراتيجية والخطـــط التنفيذيـــة وغيرهـــا مـــن وثـــائق المتعلقـــة بعمليـــة المتابعـــة والتقييم وذلك لأخذ التغذية الراجعة والتحسين المستمر.

نتائج تقارير المتابعة والتقييم للأداء الربعي

1- تقديم خلاصة عن الأداء العام، والمجالات المرتبطة بمؤشرات الأداء التي حققت نتائج أعلى من القيم المستهدفة، وتلك التي تتوافق مع القيم المستهدفة أو التي تقل عنها (الانحرافات) على مستوى الأهداف الإستراتيجية و/ أو البرامج.

2- معرفة الاجراءات التي تمت خلال الربع بخصوص الأولويات والنتائج المترتبة عليها.

3- تسليط الضوء على أبرز القضايا الرئيسية المرتبطة بالأداء على مستوى الدائرة او الوحدة الحكومية.

4- تحديد المعيقات الرئيســـية التي تمنع الوزارة أو الدائرة او الوحدة الحكومية من أداء أو تحقيق الأهداف المرتبطة بها.

5- اطلاع صـــناع القرار على نتائج التقارير والتوصـــيات المقدمة حولها للمســـاهمة في تعزيز عملية اتخاذ القرار.

الية عمل المتابعة والتقييم في دائرة الموازنة العامة

وفيما يلي الإدارات المتخصصة والتي تقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة:

أولاً: وزارة المالية

استناداً لأحكام قانون تنظيم الموازنة رقم الموازنة رقم (13) لسنة 2021 وتعديلاته

1. المادة 17-ب- تقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ الموازنة ومراقبتها وإعداد التقارير المتعلقة بها على أن تتضمن هذه التقارير بيانات عن النفقات الطارئة إإن وجدت.
2. المادة 19-د- تكون الوزارة مسؤولة عن إعداد حساب الخزينة العام بما في ذلك تأمين الدوائر الحكومية بالسيولة اللازمة من هذا الحساب.
3. المادة 19- هـ- تكون الوزارة مسؤولة عن إعداد الحسابات الختامية وتوفير الشفافية والمساءلة الكاملة للعمليات المتعلقة بقبض ايرادات الموازنة وصرف نفقاتها.
4. المادة 24-أ-تتولى وحدات الرقابة الداخلية في الفصول الرقابة والتدقيق على المعاملات المالية والإدارية والفنية وفقاً لاحكام القابة الداخلية والعليمات الصادرة بمقتضاه.
5. المادة 24 – ب-تتولى الوزارة متابعة التزام وحدات الرقابة الداخلية في الفصول بتطبيق أحكام نظام الرقابة الداخلية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ثالثاً : ديوان المحاسبة

بموجب احكام المادة (9) من قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة2021 وتعديلاته والتي تنص على الآتي: "يتولى ديوان المحاسبة المهام المتعلقة بالرقابة على تنفيذ قانون الموازنة العامة المحددة بقانونه النافذ". ومنها ما يلي :

استناداً إلى قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1955 وتعديلاته، يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالنفقات مسؤولاً عن:

- تدقيق النفقات للتأكد من صرفها للأغراض التي خصصت لها ومن أن الصرف قد تم وفقا للقوانين والأنظمة.

- تدقيق المستندات والوثائق المقدمة تأييدا للصرف للتأكد من صحتها ومن مطابقة قيمها لما هو مثبت في القيود.
- التثبت من أن إصدار أوامر الصرف تم حسب الأصول ومن قبل الجهات المختصة.
- التثبت من أن النفقات قيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة.
- التثبت من عدم تجاوز المخصصات المرصودة في الموازنة الا بعد الترخيص من الجهات المختصة.
- التثبت من أسباب عدم الصرف لكل أو بعض المخصصات التي رصدت للأعمال الجديدة.
- التثبت من تنفيذ أحكام قانون الموازنة العامة ومن ملاحقة وصحة الأوامر المالية والحوالات الصادرة بمقتضاه.

كما يقوم موظفو ديوان المحاسبة بتدقيق المعاملات المالية قبل وبعد الصرف بالإضافة إلى التأكد من قيدها في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة ، لكي يتمكن موظفو ديوان المحاسبة من القيام بواجباتهم فقد منحهم قانون ديوان المحاسبة حق الاطلاع على جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالأمور المالية واللوازم بالإضافة إلى أي سجلات أو أوراق أو تقارير يعتقد موظف الديوان أن الاضطلاع عليها مفيد في قيامه بواجبه، كما يفرض القانون العقوبات على كل شخص يمنع موظف ديوان المحاسبة من إجراء التدقيق.

وفي بداية كل دورة برلمانية على رئيس ديوان المحاسبة أن يقدم لمجلس الأمة تقريرا سنويا يتضمن ملاحظاته عن الدوائر والمؤسسات التي كلف التدقيق في حساباتها مع بيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها، كما أن لرئيس ديوان المحاسبة في أي وقت أن يقدم لمجلس الأمة تقارير خاصة يلفت نظره إلى أمور يرى أنها من الخطر والأهمية بحيث تستلزم تعجيل النظر فيها.

معلومات الاتصال

الشميساني: شارع حسين الجسر- بناية24

ص.ب 1860 عمان – الأردن

الرمز البريدي 11118 هاتف: 96265666065

فاكس: 96265666063

او على البريد الالكتروني:

gbd@gbd.gov.jo

info@gbd.gov.jo

أو التفضل بزيارة الموقع الالكتروني للدائرة:

https://www.gbd.gov.jo

أو التفضل بزيارة صفحتنا على الفيس بوك:

https://www.facebook.com/www.gbd.gov.jo/